

Distr.: Limited
19 July 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدتها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، مارتن سايدك (النمسا)، بناء على
مشاورات غير رسمية

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك في الفترة
من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض
تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى
٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ يشير أيضا إلى مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي عقد في نيويورك في الفترة
من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ووثيقته الختامية^(١)،

وإذ يشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في
التنمية، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ووثيقته
الختامية^(٢)،

(١) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق.



وإذ يشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ووثيقته الختامية^(٣)،

وإذ يشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ووثيقته الختامية^(٤)،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقرار ١٤٦/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلق بالآليات الابتكارية لتمويل التنمية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المتعلق بإنشاء عملية حكومية دولية شاملة للجميع معززة وأكثر فعالية للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية والقرار ٣١/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق بمتابعة نتائج المؤتمر الدولي وسائر قرارات الجمعية العامة والمجلس المتخذة في هذا الصدد وإلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨،

وإذ يحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في نيويورك يوم ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣،

وإذ يحيط علما أيضا بمذكرة الأمين العام عن الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(٥)،

وإذ يعيد تأكيد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٦) بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل كلي، وإذ يشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٥) E/2013/52.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ يعيد أيضا تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا إعادة تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ يقر بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام توالي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستراتيجيات الوطنية والسيادة الوطنية،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، بما في ذلك آثارها السلبية في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وإذ يسلم بأنه على الرغم من عودة النمو على الصعيد العالمي، لا بد من مواصلة الإنعاش الذي يعد هشا ومتباينا، وإذ يسلم بأن التصدي على نحو فعال للآثار المترتبة على الأزمة يتطلب الوفاء في حينه بجميع الالتزامات في مجال التنمية، بما في ذلك الالتزامات القائمة بشأن المعونة،

١ - يعيد تأكيد أهمية مواصلة الالتزام على نحو تام، وطنيا وإقليميا ودوليا، بضمان المتابعة الملائمة الفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٦)، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الذي اعتمده مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(٧) وأهمية مواصلة بذل الجهود الدؤوبة لإقامة الصلات بين جميع الجهات الفاعلة المعنية في سياق الخطة الشاملة لعملية تمويل التنمية؛

٢ - يكرر تأكيد أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية وضرورة مواصلة أداء هذا الدور لكفالة استمرارية العملية وحيويتها، في الوقت الذي يعيد فيه تأكيد ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة جميع الجهات المعنية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة الالتزامات المتعهد بها في مونتيري والدوحة والوفاء بها؛

٣ - يكرر أيضا تأكيد ضرورة أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تدعيم دوره في تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وكمتمدى تشارك فيه جهات معنية متعددة؛

٤ - يرحب في هذا الصدد بالجهود الجارية وفقا للالتزام المتعهد به في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتعزيز المجلس في إطار الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم

(٧) قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٩، المرفق.

المتحدة، باعتباره هيئة رئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، ويسلم بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن؛

٥ - **يتطلع** في هذا الصدد إلى استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٦ - **يشير** إلى الفقرات من ٢٥٥ إلى ٢٥٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٤)، ويؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواج الجهود في ما يتعلق بعملية متابعة تمويل التنمية؛

٧ - **يرحب** بإنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة ويتطلع إلى تقرير اللجنة كإسهام في عملية متابعة تمويل التنمية وكخطة تنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، ويشجع مكتب تمويل التنمية على تقديم الدعم الفعال لأعمال الأمانة للجنة؛

٨ - **يشدد** على ضرورة أن تشكل عملية متابعة تمويل التنمية سلسلة من الأحداث يسهم كل حدث منها في نشوء الحدث الذي يليه وبثريه، على نحو يؤكد الطابع الشامل للعملية ويحسن استخدام الآليات القائمة والموارد المتاحة ويزيد فعاليتها؛

٩ - **يرحب** بالمناقشات الموضوعية التي جرت أثناء الحوار الرفيع المستوى الذي عقده الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية والاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ويشدد على أن تلك المناقشات جزء لا يتجزأ يدعم كل منها الآخر من عملية متابعة تمويل التنمية؛

١٠ - **يؤكد** ضرورة مواصلة تحسين سبل الحوار بين الدول الأعضاء وممثلي مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أثناء انعقاد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس، في إطار منتدى للتداول بين الجهات المعنية المتعددة؛

١١ - **يرحب** بازدياد تبادل الآراء والتنسيق، على مستوى الموظفين، مع المؤسسات المشاركة قبل عقد اجتماع المجلس الاستثنائي الرفيع المستوى؛

١٢ - يقر بالجهود التي يبذلها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لمواصلة العمل مع الممثلين المعتمدين لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تحسين جدول أعمال اجتماع المجلس الاستثنائي الرفيع المستوى وتنظيمه، والنظر في إيجاد نهج ابتكارية تشجع، في جملة أمور، على مشاركة تلك المؤسسات على مستوى رفيع؛

١٣ - **يطلب** إلى رئيس المجلس أن يواصل، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، التعاون والتحاور بشكل وثيق مع المنظمات والجهات المعنية بشأن جميع عناصر التحضير للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس، وبخاصة موعد عقد اجتماع العام القادم و جدول أعماله، سعياً إلى عقد مناقشة أكثر عملية وموضوعية يفسح فيها المجال للتحاور بشكل أفضل بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بإطار تمويل التنمية؛

١٤ - **يرحب** بالجهود المبذولة لإيلاء مزيد من الاهتمام للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية أثناء الدورة الموضوعية السنوية للمجلس، ويؤكد ضرورة مواصلة تحسين تلك الطرائق؛

١٥ - **يشجع** جميع الجهات المعنية على النظر في تنظيم حلقات دراسية وحلقات نقاش وإحاطات إعلامية في إطار الأعمال التحضيرية للأنشطة المذكورة أعلاه والمساهمة فيها، بغرض إبراز أهميتها وتوجيه الاهتمام إليها وتعزيز المشاركة فيها وإجراء مناقشات موضوعية بشأنها بصفة مستمرة؛

١٦ - **يحيط علماً** بالمناقشات الجارية بشأن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، بما في ذلك المناقشات التي جرت أثناء الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتمويل الابتكاري للتنمية الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ويكرر في نفس الوقت تأكيد ضرورة أن تكون هذه الآليات الطوعية مكتملة لمصادر التمويل التقليدية لا أن تحل محلها؛

١٧ - **يكرر تأكيد** أهمية مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، بناء على فهم واضح لولاية كل منها وهيكلها الإداري واحترامهما؛

١٨ - **يرحب**، في هذا الصدد، بالدعوة التي وجهها رئيس لجنة التنمية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى رئيس المجلس للمشاركة في اجتماع اللجنة، ويلاحظ أن مشاركة رئيس المجلس في اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية للمنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، يمكن أن تسهم في عملية متابعة تمويل التنمية؛

١٩ - يشجع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، ولا سيما مكتب تمويل التنمية، على تبادل الآراء بانتظام، على مستوى الموظفين، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، توحياً لتعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون، على أن تعمل كل هيئة من هذه الهيئات وفقاً للولاية الحكومية الدولية الخاصة بها؛

٢٠ - يرحب بقرار الجمعية العامة بأن تعقد مشاورات مفتوحة شفافة شاملة للجميع من أجل استعراض الطرائق المتبعة في عملية تمويل التنمية واستطلاع إمكانية استحداث طرائق أخرى لتعزيز العملية، بما في ذلك الترتيبات التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك وطرح خيارات للربط بين مختلف العمليات التي تتناول تمويل التنمية بطريقة متكاملة، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية^(٨)، ويتطلع إلى اختتام هذه المشاورات بنجاح؛

٢١ - يشير إلى قرار الجمعية العامة بإجراء مشاورات غير رسمية بغرض اتخاذ قرار نهائي بشأن ضرورة عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣؛

٢٢ - يكرر مناشدته الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة النظر في إمكانية المساهمة بسخاء في الصندوق الاستثماري لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مما سيسهل الاضطلاع بعملية حكومية دولية شاملة معززة أكثر فعالية لمتابعة تمويل التنمية.